المجتمع المدني في إفريقيا جنوب الصحراء: النشأة- الأدوار- التحديات

معهد حقوق الإنسان والتنمية بغامبيا نموذجاً

أ. نهاد محمود أحمد

باحثة دكتوراه بالشؤون الإفريقية- مصر - القاهرة

بدا منذ التسعينيات أن هناك اهتماماً آخذاً في التنامي يتعلق بأهمية وجود منظمات المجتمع المدني داخل إفريقيا جنوب الصحراء، قبل ذلك كان هناك قلة من المُعلِّقين- سواء بالأوساط العلمية أو دوائر السياسة- يركزون عليه، سواء من ناحية المفهوم أو الممارسة، في ضوء الانشغال بدور الدولة فيما بعد الاستعمار والأنماط الاستبدادية التي سادت في معظم البلدان النامية، والتي منها دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ارتبط إحياء دور المجتمع المدني بجملة من العوامل التي ساهمت في تفسير هذا الاهتمام، كان أبرزها الربط بين دور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ظل التوجه العالمي بهذا الشأن، الذي فُرض على العالم النامي- ومنهم القارة الإفريقية- من قِبَل القوى الكبرى والمؤسسات التمويلية الدولية ضمن المشروطية التي صاحبت سياسات التكيف الهيكلي. كانت تجربة التحول الديمقراطي عاملاً رئيساً في تحول الاهتمامات الأكاديمية من الدولة فقط إلى المؤسسات المجتمعية من دون الدولة، وأهمية دورها في تقويض النظم الاستبدادية والمساهمة في ترسيخ الديمقراطية، وأن تكون مصدراً لإلهام الحركات الديمقراطية بالبلدان النامية الأخرى[١].

إضافةً لذلك؛ فقد تمخض عن التدهور الاقتصادي المستمر وسوء الإدارة في الكثير من دول إفريقيا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بداياتٌ لفك التقيد بالاقتصاد الرسمي الذي تميّز بانسحاب الأشخاص كالفلاحين من السوق والعودة لإنتاج الكفاف، فضلاً عن زيادة معدلات الهجرة والتهريب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة التي أظهرت ضعف الدولة وتضاؤل شرعيتها وعدم إحكامها لسيطرتها على المجتمع، فظهرت الحركات المؤيدة للديمقراطية، كما حدث في دولٍ كزامبيا وكوت ديفوار وبنين، وبرز دور المجتمع المدني في ذلك السياق، وخاصةً مع الاتجاه المتزايد نحو الخصخصة وتقويض دور الدولة في سياسات المساعدة من المانحين، مع تركيز الضوء على نشاطات القطاع التطوعي القائمة على الجهود المحلية الذاتية والمنظمات التابعة للمجتمع المدني، والتي بدأت تمارس أدواراً متزايدة في تقديم الخدمات التي عجزت الحكومة عن توفيرها، وكذلك الانخراط في برامج التخفيف من حدة الفقر[٢].

(١) Mark Robinson, "Strengthening Civil Society in Africa: The Role of Foreign Political Aid", Published paper in Institute of Development Studies, (Brighton: Institute of Development Studies, 2016). Available on: https://bulletin.ids.ac.uk/index.php/idsbo/article/view/2810/ONLINE%20ARTICLE

(٢) Idem.

أولاً: المجتمع المدني الإفريقي: المدلول- النشأة وتطورها- الدور:

١- المجتمع المدني في الخبرة الإفريقية إزاء المجتمع المدني الغربي ودلالتهما:

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني بشكلٍ عام من المفاهيم التي تحوي دلالات تثير الجدل ولا تتضمن تعريفاً واحداً متفقاً عليه، لكن يمكن الإشارة هنا إلى أبرز مضامين المجتمع المدني بشقَّيْه الغربي والإفريقي.

فيما يتعلق بالمدلول الغربي للمفهوم؛ يرى كارل ماركس أن المجتمع المدني الغربي ما هو إلا مجموعة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وتمثل الدولة في هذا الإطار مظهراً من مظاهر هذه العلاقات وصراعاتها بعضها تجاه بعض، كما يرى أن المجتمع المدني يضر بالمجتمع الأساسي، وذلك لأنه مكون من أفراد يراهم منافسين يتمحور هدفهم حول تعظيم منافعهم على حساب أعضاء المجتمع الآخرين. ووفقاً لصاحب الإسهام الأكبر على هذا المفهوم «أنطونيو غرامشي» يُشار إلى «المجتمع المدني» بوصفه مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، فيُنظر إليه باعتباره جزءاً من البنية الفوقية. هذه البنية التي يُميَّز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيات، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه[٣].

أما المجتمع المدني بمدلوله الإفريقي؛ فيُعرّفه «ستيفن أورفيس» بأنه مجموعة من الأنشطة الجَمعيّة التي تحكمها جملة من المعايير؛ ديمقراطيةً كانت أو لا، ما يُدخِل في هذا الإطار المجموعات العرقية والإثنية والسلطات التقليدية، كالزعماء التقليديين وشبكات المستفيدين كجزء من المجتمع المدني، مثال على هذا: مجالس الكِبار بالصومال وكينيا تدخل هنا تحت مظلة المجتمع المدني. على هذا يؤكد «أورفيس» اختلاف المجتمع المدني الإفريقي عن نظيره الغربي في كونه أكثر

(٣) Kingsley Chigozie W. Udegbunam, "Concept and Nature of Civil Society", Sciences in Peace and Conflict Studies, (Enugu: San Press, Vol.1, 2014), pp.274-275.

تجـــذّراً وتمثيلاً للمجتمع الإفريقي، ولكنه أقل ديمقراطيةً على مســـتوى الروابط والعلاقات الداخلية، وأقل احتمالاً لدعم الديمقراطية نتيجةً لطبيعة البيئة الإفريقية[١].

فيما يتصل بالشـــرط المتعلق بضرورة أن تكون هذه الأنشـــطة تتم بشـــكلٍ جمعي؛ فذلك يُدخِل بالمفهوم كل أنواع المنظمات على اختلاف أنشـــطتها، تقليديةً كانت أو حديثـــة، وتتمتع بقدرٍ من الاســـتقلال، لكن ذلك لا يعني انعزالهـــا عن الدولة أو تمردها عليهـــا، بل أحياناً يحدث تعـــاون فيما بين الجانبين، وهو ما يبرز في حالة المجتمع المدني في الســـنغال، فيقوم الأخير بالتعبير عن مطالب الأفراد للدولة، وفي المقابل تحتاج الدولة إليهم للحصول على الدعم السياســـي من آنٍ لآخر لترســـيخ شـــرعيتها ووجودها[٢].

أما «مايكل براتون» Michael Bratton فقد رأى أن المجتمع المدني في إفريقيا يشـــير إلى ظهور أنماط جديدة من المشـــاركة السياســـية خارج هيـــاكل الدولة الرسمية وأنظمة الحزب الواحد[٣].

بنـــاءً عليه؛ يمكن القول بأن المتخصصين حاولوا تكييف مفهوم المجتمع المدنـــي ذي الأصول الغربية داخل القـــارة الإفريقيـــة؛ فعملوا علـــى تجريده من التنميـــط الغربي وكل ما يتضمنـــه من قيم ومضامين غربيـــة لا تلائم الواقـــع الإفريقي، وذلـــك على نحوٍ يُكيّف المفهوم وفقاً للســـياق الإفريقـــي بما فيه من تعددية ثقافيـــة وإثنية ولغوية ودينية... إلخ، وذلك من أجل وضع أســـاسٍ جيّد للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علـــى نهجٍ يتفق والإرث التاريخي – الثقافي.. إلخ، لهذه المجتمعات[٤].

٢- إرهاصات تطور المجتمع المدني داخل الخبرة الإفريقية:

ظهر المجتمـــع المدني داخل إفريقيـــا منذ الحقبة الاســـتعمارية وحتى خلال الســـنوات الأولى للاستقلال، ولكنه لم يشهد زخماً أو اهتماماً، لأن القادة الأفارقة ركزوا أولوياتهم في ســـيادة الدولة الوطنيـــة وقضايا الأمن، لذا فضّلوا تجاهله وليـــس معارضته، كما رأوا أن هذا الكيان يمثل عقبة إزاء توطيدهم للحكم الاســـتبدادي، سواء كان حكماً عســـكرياً أو مدنياً بيد شخصٍ واحد وحزبٍ وحيد، فضلاً عن اعتقادهم بأن الجياع- المحكومين- لا حقّ لهم في مجتمعٍ مدني أو ديمقراطية[٥].

إضافةً لهذا؛ فقد ساد حينها اعتقاد بأن هذا الكيان نشأ بالأساس في بيئة غربية بملامح وأهداف ورؤى غربية مغايرة تماماً للرؤى الإفريقية والســـياق والبيئة الإفريقية التي نُقل إليها، ومـــن ثَمّ لن يلائم متطلبات طبيعة الدولة الإفريقية فيما بعد الاستعمار، كما أن البعض شبّهه بنشأة الدولة في إفريقيا؛ في إشـــارةٍ إلى نشـــأتها المصطنعة على نهج دولة ما بعد الاســـتعمار، والتي فُرضت ركائزها بشروطٍ غربية دون مراعاةٍ للسياق الإفريقي[٦].

ما زاد الأمر ســـوءاً أن فكرة المجتمـــع المدني في البداية تم فهمها كسلطة مضادة لسلطة الدولة والحكومة، مـــا أدى إلى اعتباره خصماً للدولة لابـــد من تقييد دوره

(١) Stephen Orvis, “Civil Society in Africa or African Civil Society?”, Journal of Asian and African Studies, (New York: Sage Publications, Vol. 36, No. 1, 2001), p.17.

(٢) Hamdy A. Hassan, “The State and Civil Society in Africa: A North African Perspective”, African Journal of Political Science and International Relations, (Academic Journals, Vol.3, No.2, Feb 2009), p.95.

(٣) Dwayne Woods, “Civil Society in Europe and Africa: Limiting State Power through a Public Sphere”, African Studies Review, (Cambridge: Cambridge University Press, Vol.35, No.2, Sep 1992), p.77.

(٤) Hamdy A. Hassan, Op.cit, pp.90-91.

(٥) Andrй Mbata Mangu, African civil society and the promotion of the African Charter on Democracy, Elections and Governance, African Human Rights Law Journal, (Pertoria, Vol.12, No.2, 2012), p.365..

(٦) Simone Datzberger, “Civil Society in Sub-Saharan African Post-Conflict States: A Western Induced Idea(l)?”, Journal Fьr Entwicklungspolitik, (The Mattersburg Circle for Development Policy at Austrian Universities, Vol. XXXI, No.1, 2015), p.14.

وتحجيم مـــا لديه من صلاحيات وامتيازات داخل الدولة، ومن ثَـــمّ تمت عرقلة هذه المنظمـــات لعدم إطلاق يدها في التحرك، ومن ثَمّ تراجعت قدراتها على القيام بدورها المراد تحقيقـــه، وتضاءل تأثيرها في المواطنين بتضاؤل الخدمـــات المنوط بها القيـــام بتنفيذها، ومن ثَمّ ســـاد الشـــعور بعدم جدوى هذه المنظمات، وتأكيد عدم قدرتها على إحداث تغيير حقيقي للمجتمعات الإفريقية[١].

هذه الوضعية المهمشـــة للمجتمع المدني لم تستمر طوال الوقت، بل بدأت منذ حقبة الاســـتعمار وظلت حتى منتصف التســـعينيات، ثم عقب ذلك بدأ المجتمع المدني يؤدي دوراً ملموســـاً شـــيئاً فشـــيئاً، وبخاصـــة مع نهاية التســـعينيات، في مجالات عدة كتعزيز الحكم الرشـــيد وإدارة النزاعات والوساطة والتوفيق وغيرها، وهو ما كان واضحاً في الحالة النيجيرية حين طالب المجتمع المدني هناك مع نهاية التســـعينيات بضرورة وجود وسائل إعلام حرة ومعبرة عن المواطنين مع مجيء الحكم المدني وفتح الفضاء العام أمامه[٢]. الأمر نفسه حدث في أوغندا، فقد تطـــور دور المجتمع المدني داخلها؛ فبعد أن كان ينحصر دوره في ســـد الثغرات التي تعجز الحكومة عن القيام بها تغير الأمر في نهاية التســـعينيات، وبدأ يُنظَر إليه بوصفه فاعلاً يُقدّم المســـاءلة للجهات الحكومية لضمان تقديم الخدمات بكفاءة[٣].

نود الإشـــارة هنا إلى أن منظمـــات المجتمع المدني داخل إفريقيـــا جنوب الصحراء تبلـــورت وضعيتها وفقاً للـــدور الوظيفي الذي تقوم به؛ فالنمـــط الأول تمحورت مهامه حول تقديـــم الخدمات للمواطنين، وقد حظي هذا النمط بدرجاتٍ أعلى من التمويل وبعلاقاتٍ أكثر ســـهولة مع الأجهزة الحكومية، كما كانت الحكومات تسهم في دعم المجتمع المدني، وتعمل معه لضمان حصول المجتمعات الأكثر احتياجاً على الخدمات المطلوبة، وذلك على عكس النمط الثاني الذي كان يُعنى برصد حالة حقوق الإنســـان وخروقـــات الحكومة وأعضائها ورأس الســـلطة، ما أدى لتراجع علاقاتها بالدولة وقيـــام الأخيرة بالتضييق عليها إلى حدٍّ كبير بعكس النمط الأول من المنظمات[٤].

خلاصة القـــول أن المجتمع المدني قوبل بالتجاهل في بداية ظهوره داخل إفريقيا جنوب الصحراء، ثم وُكّلت إليه أدوارٌ هامشـــية، ثم تطور شيئاً فشيئاً، وصولاً لتوجيه المساءلة للجهات الحكومية والمشاركة في التعبئة للتغيير داخل الدولة.

ثانيا: أدوار المجتمع المدني بإفريقيا جنوب الصحراء:

١- الانخراط في تنفيذ الأهداف التنموية لكل إقليم بالقارة بالاشتراك مع التكتلات الإقليمية الفرعية:

وذلك كمســـاهمات المجتمع المدني مـــع الجماعة الاقتصاديـــة لدول غـــرب إفريقيا (إيكـــواس) منذ عام ٢٠١٥م فـــي العديد من المبادرات والسياســـات، كما قام منتـــدى المجتمـــع المدني لغرب إفريقيـــا The West African Civil Society Forum (WACSOF) في خطتـــه الإســـتراتيجية الممتدة مـــن ٢٠١٢-٢٠١٥م بتحديد مجموعات أساسية لمهام المجتمع المدني بغرب القـــارة، وبخاصة تلك المهام التـــي تنعكس على التكامل الإقليمي وجدول أعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيـــا، وكان من أبرز هذه المجـــالات: الزراعة- الأمن الغذائـــي- الديمقراطية والحوكمـــة- البيئة وقضية تغير المناخ- الصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)- الهجرة وحرية الحركة- السلام والأمن- المرأة

(١) Harris Mule, "Challenges to African Governance and Civil Society", Published paper in public administration and development, (Wiley Online Library, 2001), p.75.

(٢) Idem.

(٣) Julie Hearn, "The Uses and Abuses of Civil Society in Africa", Review of African Political Economy, (Abingdon: Taylor & Francis Group, No. 87, 2001), p.43.

(٤) The 2016 CSO Sustainability Index For Sub-Saharan Africa", United States Agency for International Development Bureau for Democracy, Conflict, and Humanitarian Assistance, and Center of Excellence on Democracy, Human Rights, and Governance, p.viii.

والجنس- الشباب وتوظيفهم- التجارة والاستثمار[١].

٢- رفع الوعي لدى صانعي القرار بالقارة بشأن القضايا الأكثر إلحاحا:

على سبيل المثال: في نهاية الاجتماع الاستشاري لعموم إفريقيا بشأن العدالة المالية وتمويل التنمية المستدامة في إفريقيا، الذي عُقد في مارس ٢٠١٤م بالعاصمة النيجيرية أبوجا، دعت منظمات المجتمع المدني التي شاركت في الاجتماع القادة الأفارقة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حقيقية من أجل ربط أجندة التحول الهيكلي بالتنمية البشرية المستدامة، كما أوصتهم بأن يكون هدفهم الأساسي القابل هو التحول الهيكلي، وضرورة إجراء نقاش حول طبيعة هذا التحول الهيكلي داخل القارة[٢]. كذلك في نيجيريا طالبت منظمات المجتمع المدني، بعد عودة الحكم المدني عام ١٩٩٩م، بضرورة وجود قنوات إعلامية أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً لمصالح ومتطلبات المواطنين[٣].

٣- تعبئة المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية والانخراط معهم بشأنها:

وذلك مثل قيام المجتمع المدني في غامبيا بمطالبة الرئيس السابق «يحيى جامع» بترك منصبه عقب هزيمته في الانتخابات التي أجريت في ديسمبر ٢٠١٦م، وهو ما تحقق بالفعل، وخلال الانتخابات نفسها أدى المجتمع المدني دوراً ليس بالقليل في تثقيف الناخبين وعقد جلسات مناقشة ومناظرات للمرشحين ومراقبة عملية التصويت، وغيرها من الأمور التي عززت الصورة العامة لمنظمات المجتمع المدني[٤]. إضافةً لذلك قام المجتمع المدني الغامبي بحثٌ وتعبئة المواطنين للمشاركة في عملية مراجعة الدستور التي جرت في سبتمبر ٢٠٢٠م[٥].

٤- حل وإدارة النزاعات:

وهو ما تجلى في حالة المجتمع المدني بأنجولا خلال عام ٢٠٠٠م، حين قيامهم بتبني الكثير من المحادثات بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وحركة يونيتا «حركة تحرير أنجولا»[٦]. وكذلك ما قامت به منظمات المجتمع المدني بشمال مالي من بناء للسلام عقب اندلاع نزاع مسلح عام ٢٠١٢م[٧].

٥- التصدي لموجات التطرف العنيف:

برز هذا في الدور الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في غانا بتوعية عشرات الشباب ذوي الأصول الغانية لمنعهم من الانضمام لتنظيمات إرهابية كداعش، إضافةً للكشف عن أماكن تركز هذه التنظيمات وبؤر أنشطتها، وهو ما تقوم به «شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام». يجسد هذا ما حدث في غانا عام ٢٠١٩م، حين تمكنت جهود الإنذار المبكر بمنظمات المجتمع المدني بغرب إفريقيا من الكشف عن محاولة لإحدى الجماعات المتطرفة لاختراق الحدود الشمالية بين غانا وبوركينا فاسو من أجل الدخول لغانا، وتم إحباطها بالفعل بفضل هذه الجهود، وذلك في الوقت الذي عجزت فيه أجهزة الدولة، من وكالات أمنية واستخباراتية، عن التغلب على هذه التنظيمات[٨].

---

(١) Civil Society and The Post-2015 Agenda in West Africa", Published paper in the 1st Annual West Africa Civil Society Conference, (West Africa Civil Society Institute and West African Civil Society Forum, 2015), p.8.

(٢) Idem.

(٣) Arthur-Martins C Aginam, "Media and democratization in Nigeria: state, capital and civil society", PhD Dissertation, (Burnaby: Simon Fraser University, Dec 2010), p.83.

(٤) The 2016 CSO Sustainability Index For Sub-Saharan Africa", Op.cit, p.vii.

(٥) Eu Roadmap For Engagement With Civil Society In The Gambia For The Period 2021-2023", European Union, Aug 2021, p.1 Available on: https://2u.pw/Ge3rjb

(٦) Hussein Solomon, Op.cit, pp.135-137.

(٧) Aurŭlien Tobie, "Beyond the peace agreement: How can civil society contribute to peace in Mali?", Stockholm International Peace Research Institute, Nov 2016. Available on: https://www.sipri.org/commentary/essay/2016/beyond-peace-agreement-mali

(٨) د. مصطفى عبد الله، «المجتمع المدني والتطرف في غانا»، التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب،

٦- مكافحة الفساد:

يمارس المجتمع المدني دوراً لا يمكن إنكاره في التصدي لممارسات الفساد وتحجيمها، مثل ما حدث بدولة جنوب إفريقيا في أواخر التسعينيات، حين شارك المجتمع المدني وعن كثب في التعبئة للتنديد بممارسات الفساد بالدولة، وشارك بأعمال المنتدى الوطني لمكافحة الفساد الذي أطلقته الدولة بالتعاون مع قطاع الأعمال والحكومة عام ٢٠٠١م. كما عُقدت الكثير من المؤتمرات والفعاليات لمكافحة الفساد بالدولة بين أعوام ٢٠٠٥م و٢٠٠٨م، وفي كلّ مرة لم يتغيب المجتمع المدني عن الحضور والمشاركة.

كما تركز الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء- التي تم تأسيسها عام ٢٠٠٣م- في ضرورة قيام الدولة بتعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بقطاع مكافحة الفساد. الأمر نفسه حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حينما أثيرت مزاعم حول وجود ممارسات فاسدة بقطاع النفط في أواخر التسعينيات، لكن الأزمة لاقت استجابة حقيقية في عام ٢٠٠٣م، حينما نشأ ما يشبه التكتل من منظمات المجتمع المدني بالدولة، حيث دعا للشفافية والمساءلة في القطاعات الاستخراجية، ومع الكثير من جهود المجتمع المدني بالكونغو وشجبه لممارسات الفساد بهذه القطاعات بدأ الحديث عن ضرورة تطبيق مبدأ الشفافية على المسؤولين الحكوميين والعاملين بهذه القطاعات، وهذا المثال يؤكد الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني إزاء قضية مكافحة الفساد بإفريقيا جنوب الصحراء[١].

٧- الوساطة والتوفيق بين المواطن والدولة:

وذلك مثل إثارة الوعي لدى المواطنين والمُشرّعين بشأن القضايا المهمة التي تحتاج إلى سنّ تشريعات بشأنها، مثلما حدث في نيجيريا، فلولا جهود المجتمع المدني هناك ما صدر قانون حرية تداول المعلومات The Freedom of Information Act FoIA في مايو ٢٠١١م، عقب واحدة من أطول المداولات التشريعية في تاريخ نيجيريا، والتي استمرت لأكثر من ١٢ عاماً، لم يكتفِ المجتمع المدني فقط بالتوعية بشأنه بل ساهم أيضاً في الدعوة لتنفيذه. الأمر لم يقف عند هذا بل ساهم كذلك في ظهور قوانين أخرى كقانون المسؤولية المالية وآخر لحقوق الطفل، وغيرها من مشروعات القوانين التي قد لا يكون حالفها الحظ لتُمرّر من قِبَل المُشرّع[٢].

٨- إرساء العدالة الانتقالية وإعادة دمج المتمردين[٣]:

مثال ذلك ما قامت به مبادرة سلام رجال الدين الأشوليين Acholi Religious Leaders Peace Initiative ARLPI بأوغندا من ضغطٍ على الحكومة الأوغندية عام ٢٠٠٠م في محاولةٍ للسيطرة على الصراع الدائر في شمال البلاد بين جيش الرب والدولة، ما أسفر عن إصدار قانون عفو عام لكل أعضاء جيش الرب ممن عادوا إلى الحياة المدنية، وإعادة دمجهم بالدولة مرّةً أخرى[٤].

ثالثاً: عقبات تواجه المجتمع المدني الإفريقي:

يمكن التمييز هنا بين نمطين من التحديات؛ الأولى تتعلق بتحدياتٍ أنتجتها بيئة العمل داخل إفريقيا، أما

---

(١) Andrй-Michel Essoungou, "The rise of civil society groups in Africa", Africa Renewal Magazine, Dec 2013. Available on: https://www.un.org/africarenewal/magazine/december-2013/rise-civil-society-groups-africa

أغسطس ٢٠٢١. متاح على الرابط:
https://imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article03082021.aspx

(٢) Mike Utsaha ,"The Rule Of Law: The Role Of Civil Society In Nigeria", Published paper In Konrad Adenauer Stiftung, (Bonn, June 2014), p.4.

(٣) Hugo van der Merwe and Jasmina Bankovic, "The role of African civil society in shaping national transitional justice agendas and policies", Published paper in Faculty of Law, (Cape Town: University of Cape Town, 2016), p.225.

(٤) ليأندرو كوماكش، «جيش الرب الأوغندي: جدلية الحرب والسلام»، بحث منشور بمركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة، أكتوبر ٢٠١١). متاح على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/10/201110209451140286 7.html

الثانيــة فتتعلق بقصور داخل منظمــات المجتمع المدني ذاتها، وذلك على النحو التالي:

١- تحديات داخل بيئة العمل في إفريقيا جنوب الصحراء:

أ- إغلاق المجال العام:

يحدث إغلاق المجــال العام في ظل وجود منظمات المجتمــع المدني فــي بيئاتٍ لا تحظى بمناخ سياســي ديمقراطــي، في عددٍ ليس بالقليل من دول إفريقيا جنوب الصحــراء، فعادةً ما يتم الحد من إمكانياتها والدور الذي يمكــن أن تقوم به، وبخاصةٍ تلك التي تنشــط في قضايا كحقوق الإنســان وحرية الصحافــة وتعزيز الديمقراطية وزيــادة الوعي بها، فيتــم بناءً على هــذا اختزال دورها لينحصر في الجوانب التنموية والإنسانية[١].

ب- فرض القيود البيروقراطية:

لا تزال الكثير من منظمات المجتمع المدني بإفريقيا جنوب الصحراء تواجه الكثير من القيود الإدارية لتتمكن من إتمام تسجيل كياناتها، وهو ما حدث في غامبيا على سبيل المثال، لكنه بدأ في التحسن عقب قدوم الرئيس الغامبي «آدامــا بارو» خلفاً لـ«يحيى جامع». من ناحيةٍ أخرى؛ فقد تقوم الدولة نفســها بعرقلة جهود المجتمع المدني، سواء برفــض التعاون معه أو بعدم مــدّه بالبيانات اللازمة من الأجهزة الحكومية بالدولــة أو بعرقلة إجراءات عمله[٢]. تجسّــد هذا على ســبيل المثال في طلب الحكومات في الســنغال وتنزانيا وأوغندا وزامبيا من منظمات المجتمع المدني الخضوع لعمليات تســجيل مرهقة وتجريم من لا يسجلون أنفسهم. كما حظرت الحكومة في النيجر العديد من منظمات المجتمع المدني، ومنعت المنتســبين لعددٍ منها من السفر داخل مناطق محددة بالبلاد. كما تحدثت منظمات معنية لحقوق الإنســان في رواندا باستمرار عن مخاوفها من المضايقات التي تقف وراءها الحكومة[٣].

ج- تعقّد البيئة القانونية:

في الكثير من الأحيان تفرض الدول الإفريقية قوانين صارمة تُعقّد من مهام المجتمع المدني، كوضعٍ حدٍّ أقصى لما يحصل عليــه من تمويل خارجي، فمثــلاً في إثيوبيا صدر قانون عــام ٢٠٠٩م يُلزم منظمات المجتمع المدني بألا تزيد نسبة التمويل الخارجي لديها عن نسبة ١٠٪ من إجمالــي الميزانية الخاصة بهــا، وكذلك في كينيا صدر قانون عام ٢٠١٤م يُلزم المنظمات بألا تزيد نسبة تمويلها الخارجي عن ١٥٪ من إجمالي ميزانيتها، ويحدث هذا في الوقت الذي تفتقر فيه تلك المنظمات إلى قنوات للتمويل المحلي الكافي[٤].

٢- مخاطر محتملة وسط بيئة أمنية مضطربة:

يواجه أفراد المجتمع المدني الكثير من المضايقات والتهديدات التي تمس حياتهم، وخاصةً فيما يتصل بتلك المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنســان ومكافحة الفســاد، وتلــك التي تكشــف أية انتهــاكات تصدر عن الحكومة. كما في الكونغــو حين تعرض أصحاب تحالف «انشــر ما تدفع» لترســيخ مبادئ الشــفافية والمساءلة للمضايقــات القضائيــة. فضــلاً عن ضعــف النواحي التأمينيــة التــي تحظى بها منظمــات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي توجــد ببؤر للصراعات والاضطرابات من آنٍ لآخر، كدولتَي مالي وبوركينا فاســو وما تشــهده كلٌّ منهمــا من انقلابات العســكرية وتصاعد التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمــة، وغيرها من الاضطرابات التي تنشط خلال ضعف وهشاشــة الدولة، ومن ثم تؤثر سلباً في بيئة المجتمع المدني[٥].

٢- التحديات ذات الصلة ببنية وتنظيم منظمات المجتمع المدني ذاتها:

أ- نقص الموارد والكوادر:

تفتقر منظمات المجتمــع المدني للمهارات اللازمة

(١) Shrinking Civic Space In Africa: When Governments Crack Down On Civil Society", Published Paper In German Institute For Global And Area Studies, 2018, available on: https://www.giga-hamburg.de/en/publications/giga-focus/shrinking-civic-space-africa-governments-crack-civil-society

(٢) د. مصطفى عبد الله، مرجع سبق ذكره.

(٣) Shrinking Civic Space In Africa: When Governments Crack Down On Civil Society", Op.cit.

(٤) Idem.

(٥) Andrй-Michel Essoungou, Loc.cit.

لتعبئة وتنويع الموارد التمويلية الخاصة بها، فالموارد المالية محدودة، وتعتمد بشكلٍ كبير على التمويل الأجنبي الذي يؤثر في استقلالية المنظمة.

ب- نقص الشفافية:

سواء في المعلومات المتاحة، أو في القرارات الداخلية بالهياكل والأنظمة الإدارية لمنظمات المجتمع المدني[١].

ج- الافتقار لخطط طويلة الأجل:

كثيراً ما يهتم المجتمع المدني بوضع أجندة للملفات الراهنة، أو التعامل السريع مع المستجدات الطارئة دون وضع خطط ورؤى طويلة المدى، وهو ما يفقده القدرة على التنبؤ واستباق الأحداث ووضع الحلول الوقائية، ويتم حصره أكثر بسياسات رد الفعل[٢].

رابعاً: معهد حقوق الإنسان والتنمية بغامبيا نموذجاً:

١- حول بيئة عمل منظمات المجتمع المدني بغامبيا[٣]:

عانت غامبيا طوال فترة الرئيس السابق «يحيى جامع»، التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن- ٢٢ عاماً، من حالة انغلاق شبه كامل للدولة، التي تُصنف ضمن البلدان الهشة، حيث تُقدّر هشاشتها وفقاً لمؤشر الدول الهشة- الصادر عن صندوق السلام ومجلة فورين بوليسي الأمريكية- بـ ٧٨,٦ درجة لعام ٢٠٢٢م (علماً بأن الدول التي تزيد فيها قيمة المؤشر عن ٦٠، وقد تبلغ ٩٠، تُصنّف ضمن فئة الدول المهددة Warning)، وهو يبين ما تعانيه من درجة هشاشة ليست بالقليلة[٤]. أما بمؤشر مدركات الفساد للعام نفسه- الصادر عن منظمة الشفافية الدولية- فقد حصلت على ٣٤ نقطة من أصل ١٠٠ (علماً بأن «صفر» يعني الأكثر فساداً، أما «١٠٠» فيعني الأكثر نزاهة)[٥].

شكل (١): يوضح تغيّر النقاط التي أدركتها غامبيا وفقاً لمؤشر مدركات الفساد في الفترة من ٢٠١٢-٢٠٢٢م:

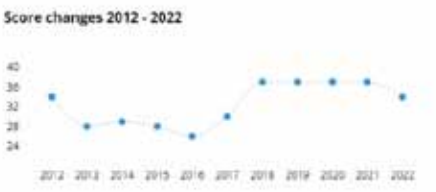

Source: Gambia, Corruption Perceptions Index,2022, Op.cit.

فيما يتعلق بحرية الصحافة؛ فقد احتلت غامبيا بمؤشر حرية الصحافة العالمي عام ٢٠٢٢م المرتبة ٥٠، بعد أن كانت في المرتبة ١٤٧ عام ٢٠١٧م، في أعقاب رحيل «جامع»، وهو ما عكس بيئة الصحافة طوال فترته، والتي وصلت لحالة غير مسبوقة من القمع والتعسف، في ظل الافتقار إلى صحافة حرة ومستقلة، واستهداف الصحفيين بالاحتجاز والإيذاء إلى حدّ القتل، مثل واقعة قتل الصحفية «ديدا هيدارا» عام ٢٠٠٤م على يد عملاء وكالة الاستخبارات الوطنية، وصُنفت غامبيا حينها- وفقاً للمؤسسة الإعلامية لغرب إفريقيا- بأنها الأسوأ أداءً في المنطقة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب على جرائم الماضي. وفي عام ٢٠١٤م قضت محكمة إيكواس بأن الحكومة الغامبية انتهكت الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك المعاهدة المعدلة لإيكواس، لفشلها في التحقيق بشكلٍ كافٍ في جريمة القتل[٦].

---

(١) Andy Ware, Loc.cit.

(٢) Hugo van der Merwe and Jasmina Bankovic, Op.cit, pp.243-244.

(٣) جمهورية ذات تعددية حزبية بمقتضى دستور ١٩٩٧م، تقع في غرب إفريقيا بتعداد سكاني يتجاوز ٢,٥ مليون نسمة، كما أنها واحدة من أكثر السكان كثافة في إفريقيا، حيث يتركز حوالي ٥٧٪ من السكان حول المراكز الحضرية وشبه الحضرية.

(٤) Gambia, Fragile States Index, (Fund for peace, 2022), available on: https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2022/07/22-FSI-Report-Final.pdf

(٥) Gambia, Corruption Perceptions Index,2022, available on: https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/gmb

(٦) The Gambia, "Freedom of the Press 2016", refworld, 2016, available on: https://www.refworld.

خلق كل هذا بيئةً غير مواتية للمجتمع المدني، الذي شـهد التضيق والتعسـف هو الآخر، وخاصةً مع انعدام سـيادة القانون وغلق المجال العام بكل السبل[١]. لكن مع رحيل «جامع» شـهدت بيئة عمل المجتمع المدني داخل غامبيا انفتاحاً غير مسبوق، فبات المجتمع المدني يحظى بدورٍ موسـع، كما تمـت معالجة المشـكلات التي كانت تواجـه منظمات المجتمع المدني في إجراءات تسـجيل المنظمـة، بعكس ما كان يحدث في السـابق[٢]. وأصبح المجتمـع المدني لاعباً رئيسـياً في الشـؤون الوطنية، وعـززت منظماته مشـاركتها في الحيـاة العامة. وحتى البيئـة القانونية التي تعمل بها منظمات المجتمع المدني بشكلٍ عام داخل غامبيا شهدت تحسّناً على نحوٍ ملحوظ، وخاصةً في عام ٢٠٢١م، وتمّ سـنّ قانون يسمح للمجتمع المدني بتيسـير مهامه كمسـاءلة الحكومة، وبالفعل مع نهاية العام لوحظ تصاعد عدد المنظمات بالدولة، والذي تجـاوز ٥٠٠٠ منظمة[٣]. وهذا مـا انعكس على تصاعد قاعدة التأييد للمجتمع المدني داخل البلاد، الأمر لم يكن فقط على المسـتوى الشعبي بل على المستوى الحكومي؛ حيـث تمكنت منظمـات المجتمع المدني مـن التواصل مباشـرةً مع صانعي السياسات على المستويين المركزي والمحلي، وأدركت الحكومة أن منظمات المجتمع المدني هم شـركاؤها في التنمية، وباتت تعتمد عليهم في الدعم والتعبئة ولا سـيما في المناطق الريفية الفقيرة الأشـد احتياجاً للمساعدات والإمدادات[٤].

شكل (٢): يوضح بيئة عمل منظمات المجتمع المدني القانونية داخل غامبيا منذ ٢٠١٧م:

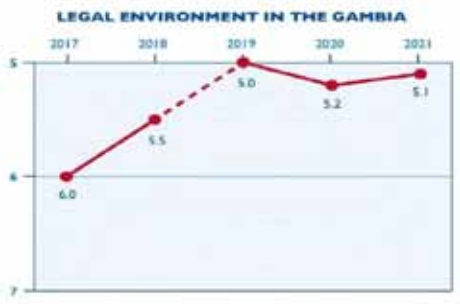

.Source: Ndey Bakurin and Madi Jobarteh, Op.cit, p.94

شكل (٣): يوضح القدرة التنظيمية التي يحظى بها المجتمع المدني داخل غامبيا منذ ٢٠١٧م:

.Source: Ibid , p.95

شكل (٤): يوضح درجات الدعم التي حظي بها المجتمع المدني داخل غامبيا منذ عام ٢٠١٧م:

.Source: Ibid, p.97

٢- معهد حقوق الإنسان والتنمية بغامبيا:

يُعـدّ «معهـد حقوق الإنسـان والتنميـة» إحدى منظمـات المجتمع المدني الناشـطة بـدول إفريقية عدة، ومنها غامبيا، تم تأسيسـه عام ١٩٩٨م ببانجول العاصمـة الغامبية، من قِبَل محاميَين في مجال حقوق

org/docid/582ac6d27.html

(١) Gambian civil society optimistic as new democratic era dawns, CIVICUS, 2017. Available on: https://2u.pw/QHFWdt

(٢) Eu Roadmap For Engagement With Civil" Society In The Gambia For The Period 2021-2023", European Union, Op.cit.

(٣) Ndey Bakurin and Madi Jobarteh ,"The 2021 CSO Sustainability Index for The Gambia for sub-Saharan Africa", (Washington D.C.: United States Agency for International Development (USAID), 13 Ed, December 2022), p.97.

(٤) Idem.

الإنسان، وهما «جوليا هارينجتون» و«ألفا فال»، بهدف تعزيز حقوق الإنسان في القارة، إضافةً إلى تحسين فعالية النظام الإفريقي لحقوق الإنسان.

فضلاً عن ذلك؛ يقوم معهد حقوق الإنسان والتنمية بتقديم خدمات قانونية دون مقابل مادي، كما يبادر باللجوء للتقاضي لصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من أجل تمكينهم من الحصول على حقوقهم أمام المحاكم الوطنية والهيئات القضائية الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان. وقد رفع المعهد بشكلٍ طوعي ما يزيد عن ٣٥ دعوى بأكثر من ١٦ دولة إفريقية، وشملت قضايا تتعلق بالإخلاء القسري والنفي والتمييز ضد السكان الأصليين[١].

أ- أهدافه ورؤيته:

• تقديم المشورة القانونية المجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وتمثيلهم (في أمور تتعلق بحرية التعبير- التحرر من التمييز- حرية التجمع السلمي... إلخ) في القضايا المعروضة على المحاكم الوطنية والهيئات الإقليمية الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، كاللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان، أو المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

• التركيز على القضايا المتعلقة بالنواحي القانونية التي يصفها بأنها ذات أهمية خاصة- والتي قد لا يتم عرضها على المحاكم المعنية الأخرى، فيتم تقديم القضايا نيابةً عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

• تنفيذ مبادئ وقيم المواثيق الإفريقية لحقوق الإنسان لتقديم سبل عادلة فاعلة لهؤلاء الضحايا.

• التركيز على حماية حقوق اللاجئين والأقليات وحقوق الأطفال من خلال التعريف بقضاياهم وما يواجهونه من انتهاكات، وسبل تقديم الحماية والدعم لهم، فضلاً عن متابعة ورصد الأمور ذات الصلة بعمليات العدالة الانتقالية[٢].

ب- الأدوار التي يقوم بها داخل غامبيا:

• **تنفيذ مشروع بناء القدرات المتعلقة بمجال حقوق الإنسان:** استهدف بالأساس الوكالات المعنية بإنفاذ القانون في غامبيا، وقد استمر في الفترة من أكتوبر ٢٠١٥م إلى مارس ٢٠١٦م، حيث تم تنظيم ٨ ورش عمل، تم خلالها تدريب حوالي ٣٥٠ ضابطاً ما بين قوات من الشرطة- إدارة الهجرة- دائرة السجون- وكالة إنفاذ قانون المخدرات، وذلك في مناطق مختلفة بغامبيا[٣].

• **مشروع بناء القدرات في غامبيا وساحل العاج:** قام المعهد بتنفيذ هذا المشروع في ٢٠١٣م بتمويل من الصندوق الوطني للديمقراطية، وهدف إلى تدريب المحامين والموظفين بالجهات القضائية ومنظمات المجتمع المدني في غامبيا وساحل العاج على استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يعمل على تعزيز حقوق الإنسان وضمان حمايتها على المستوى المحلي، كما قام المشروع بتدريب تلك الفئة المستهدفة على كيفية رفع القضايا إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان واللجنة الإفريقية للخبراء بشأن حقوق الطفل ورفاهيته[٤].

• **مشروع إنشاء قاعدة بيانات لمن يتعرضون لانتهاكات العنف الجنسي:** اختص برصد بيانات كل من تعرض لانتهاكات، سواء جنسية- تمييزية، لمحاولة تقديم الدعم لهم، سواء عن طريق تولي الدفاع عنهم بالمحاكم حال تعرضهم للمحاكمات، أو الدعم بصور أخرى حسب طبيعة الانتهاك[٥]، جدير بالذكر أنه عقب انتهاء هذا

---

(١) Staff, Institute for Human Rights and Development in Africa (IHRDA). Available at: https://www.ihrda.org/about-us/staff-2/

(٢) What we do: Our work rests on three pillars:" Defend, Educate, Inform", IHRDA, available at: https://www.ihrda.org/about-us/what-we-do/

(٣) Brice Martial Djeugoue, "Human Rights Capacity-Building for Gambia Law Enforcement Agencies", IHRDA, March 31, 2016, at: https://www.ihrda.org/2016/03/human-rights-capacity-building-for-gambia-law-enforcement-agencies-2/

(٤) Brice Martial Djeugoue, "Capacity Building Project in The Gambia and Ivory Coast", IHRDA, Sep 30, 2013, at: https://www.ihrda.org/2013/09/ongoing-projects/

(٥) The Sexual and Gender Based Violence (SGBV) Database Project, IHRDA, available at:

المشروع قام المعهد بالتعاون مع مركز غامبيا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بإصدار كُتيّب مكوّن من ٢٤ صفحة يضم قصص ضحايا هذه الانتهاكات الجنسية، وقد حمل الكتاب عنوان[١] Sexual and Gender-Based Violence In The Gambia.

• **تقديم المساعدة القانونية للأطفال:** في سياق حماية الأطفال وتأكيد ضرورة احترام حقوقهم تبنّى المعهد في عامي ٢٠٠٨م و٢٠٠٩م مسؤولية تقديم المساعدة القانونية للأطفال، وذلك لنقص المحامين الذين يمثلون الأطفال المتضررين في القضايا التي يتم عرضها على محكمة الأطفال، وكان ذلك العمل جزءاً من تعاون المعهد مع السلطة القضائية في غامبيا ككل من أجل إنشاء نظام جديد للمساعدة القانونية في البلاد[٢].

ج- التحديات التي يواجهها معهد حقوق الإنسان والتنمية بغامبيا:

تتمثل بشكلٍ رئيسي في حالة إغلاق المجال العام والحياة السياسية من قِبَل النظام السياسي، وخاصةً خلال عهد «جامع»، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان وما يتصل بها من قضايا تقيدها غامبيا ويعمل المعهد في الوقت نفسه على تعزيزها.

د- التعاون بين معهد حقوق الإنسان والتنمية وغامبيا:

على الرغم من الصدام بين معهد حقوق الإنسان وغامبيا في أحيانٍ عدة؛ فإن ذلك لا ينفي التعاون بينهما في كثيرٍ من الحملات والمبادرات، وذلك على النحو التالي:

- إطلاق الحملات التضامنية والتفاعل مع القضايا الأكثر إلحاحاً على الأجندة الداخلية لغامبيا؛ يقوم المعهد بمتابعة القضايا الأكثر حساسية للمواطنين داخل غامبيا، على سبيل المثال حينما هرب الرئيس «يحيى جامع» أطلق المعهد مبادرات بالتعاون مع منظمات تشادية وغامبية للبحث عنه ومحاكمته، والضغط على رئيس غينيا الاستوائية، تيودورو أوبيانغ، من أجل المساعدة في ذلك وتسليمه[٣].

- التعاون مع السلطة القضائية في غامبيا لتنظيم دورة للقضاة؛ للتركيز على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في الممارسة القضائية عام ٢٠١٧م[٤].

- قام المعهد بتنظيم عدد من ورش العمل لتعزيز قيم حقوق الإنسان وتوعية جميع قطاعات المجتمع الغامبي بماهية هذه الحقوق، ما أدى لعدد من النتائج الإيجابية لهذه التوعية على أرض الواقع؛ كقيام غامبيا بإطلاق حملات لتعزيز الوعي بخطر العنف والاعتداء الجنسي بكل صوره، كما قامت بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل، التي تم إدراج أحكامها في قانون الطفل لعام ٢٠٠٥م[٥].

الخلاصة:

على الرغم مما تشهده مكانة منظمات المجتمع المدني من تصاعد في أنحاء العالم كافة يوماً تلو الآخر، وانعكاس ذلك في خطابات القادة أو أجندات القوى الكبرى، ووضع تلك المنظمات على قائمة أولويات الشركاء في تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات

/https://sgbv-ihrda.uwazi.io

(١) للمزيد حول الكتيب، يرجى النظر إلى الرابط:
https://www.ihrda.org/wp-content/uploads/2020/07/Handbook-on-SGBV-in-The-Gambia-FINAL.pdf

(٢) Brice Martial Djeugoue, "IHRDA, Gambia Children's Court partner to provide legal aid to children", IHRDA, March 18, 2011, available at: https://www.ihrda.org/2011/03/ihrda-gambia-childrens-court-partner-to-provide-legal-aid-to-/children

(٣) «حملة في غامبيا من أجل محاكمة الرئيس السابق يحيى جامع»، قراءات إفريقية، (لندن، أكتوبر ٢٠١٧)، ص ص ١-٢.

(٤) Institute for Human Rights and Development in Africa (IHRDA), available at: https://www.facebook.com/IHRDA/posts/ihrda-in-collaboration-with-the-gambia-judiciary-is-organizing-a-two-/day-refresh/1951976411483699

(٥) الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة ٢٨، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤، على الرابط:
https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session28/Documents/A_HRC_28_6_ARA.doc

والمنـــح، لما لها من دورٍ فعّال، فـــإن المجتمع المدني لا يزال في إفريقيـــا جنوب الصحراء يواجه الكثير من المشـــكلات والتحديات، وبخاصة تلك المتعلقة بمهام حل النزاع وبناء وحفظ السلام[١].

لذا تقترح الدراسة عدداً من التوصيات للتغلب على بعض من مشكلات التمويل والإدارة وغيرها من مناحي القصور:

أ- أن يتـــم توجيه التمويل للبعثـــة المنوطة بتنفيذ مهام المنظمة بدلاً من توجيه التمويل للمشـــروع ذاته، وذلك للمســـاهمة في اســـتدامة المنظمـــات، ولفهم أفراد المنظمة للسياق المحلي بشكلٍ أفضل، وتحليهم بالصبر، لتحقيق أفضل النتائج.

ب- تعزيز ثقافة الشفافية بالمنظمات، ويتأتى ذلك من خلال قيامها بنشر تقارير تمويلها المستلم وتقييمه.

ج- تبنّي سياسات تسمح بمرونة التمويل والتنظيم؛ فيتـــم توجيه المهام والقدرات حســـب معطيات البيئة المحليـــة التي توجـــد بها المنظمة وحســـب الظروف المعيشية للسكان المستهدفين.

د- تنســـيق الجهود بين شـــركاء المجتمع المدني والفاعلين المحليين والأجهزة الحكومية، من أجل حلول أكثر ديمومة وأكثر اتساقاً لمشكلات البيئة الإفريقية[٢].

فـــي الأخير؛ لا ينبغي الإفراط في التفاؤل بشـــأن تحســـن علاقة الدولـــة تماماً مع منظمـــات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي تنشط في النظم السلطوية، أو أن تتمكـــن هـــذه المنظمات من العمل وممارســـة نشاطاتها بمناخٍ خالٍ تماماً من المعوقات، فكما نعلم أن بعض دول القارة وفقاً لظروف كثيرة مرتبطة بســـياقها التاريخي (فســـاد النخبة- النظم السلطوية الشمولية- تراجع معدلات النمو- إرث اســـتعماري- إلخ)، ستظل تحمل فـــي طياتها نظرة ســـلبية وربمـــا عدائية إزاء منظمـــات المجتمع المدني، وبخاصـــة تجاه تلك التي تتلقى تمويلاً من الخارج، وبشـــكلٍ أكثر خصوصية تلك التي تهتم بالقضايا السياســـية وتعزيز حقوق الإنسان ورصـــد انتهاكاتـــه، فلا شـــك في أنها ســـتدخل في صدامـــات مع الدولة أكثر مـــن غيرها، وهي منظمات المجتمـــع المدنـــي المعنية بالجوانـــب الاقتصادية أو التنمويـــة،.. إلخ، لما تراه الدولة مـــن تهديدٍ لوجودها خلال عمل تلك المنظمات، وما تركز عليه من خروقات وانتهاكات فيما يتعلق بتنفيذ القانون وحقوق الإنســـان وغيرها من القضايا التي تعتبرها الدولة خطاً أحمر لا يجوز الاقتراب منه.

لكن مـــن جهةٍ أخرى؛ تحاول بعض الدول مســـك العصا من المنتصف وإن ادعّت ظاهرياً دعمها لمنظمات المجتمع المدنـــي، ويكون مرجع ذلك في الغالب الأعم هو الخوف من المجتمع الدولي والمؤسســـات الدولية، والتـــي تقوم في الكثير من الأحيان بربط مســـاعداتها ومشروعاتها التنموية بمدى مساهمة منظمات المجتمع المدني داخـــل الدولة المعنية، بل تشـــترط في بعض الأحيان إشـــراك هذه المنظمات في مشروعات بعينها وإلا ســـتُحرم تلك الدولة تماماً من هذه المشـــروعات، والتي تكـــون بالطبع في حاجةٍ ماســـة لها بالنظر إلى ظروفهـــا وأوضاعها الاقتصاديـــة. وعلى هذا نقول إنه حتى إن نشـــأ صـــدام بين الطرفيـــن، إلا أن هناك ما يدفع الدولة لتحســـين علاقاتها مع هـــذه المنظمات وفقاً لاعتباراتٍ عدة؛ كالمصلحة- اســـتيعاب واحتواء الداخل- التأكيد للخارج على احترامه لهذه المنظمات وما تؤديه من مهام ■

(١) Moses Monday John, “Building the Capacity of Civil Society Organisations in Nonviolent Campaigning: A Case Study from South Sudan”, In Jean Chrysostome K. Kiyala and Geoff Thomas Harris (Eds), Civil Society and Peacebuilding in Sub-Saharan- Africa in the Anthropocene, (Berlin: Springer, 2022), p.355.

(٢) Lynda Rey et Chercheure Philab, “Le paysage des organisations de la sociйtй civile (OSC) africaines”, Article publiй dans rйseau canadien de recherche, Fйvrier 2021. Disponible sur: https://philab.uqam.ca/en/home-blog/le-paysage-des-organisations-de-la-societe-civile-/osc-africaines